٢٣ مكاناً في سورية تأثرت بشدة بالتغيرات المناخية... نتائج تقرير البيئة في سورية بمنزلة صرخة بيئية

عرنوس: الإرهاب أثر بشكل مباشر في مقدرات الوطن ولم تسلم البيئة بكل مكوناتها

وزير الإدارة المحلية: عشرات آلاف الهكتارات الزراعية ملوثة نتيجة التكرير غير الشرعي للنفط في المناطق الشمالية الشرقية

• سورية ستشارك في مؤتمر المناخ في الإمارات برؤية وأوراق

• الحرب الإرهابية كرست خللاً في التوزع السكاني وانزياحات شكلت ضغوطاً بيئية كبيرة

| محمد منار حميجو

أكد رئيس مجلس الوزراء حسين عرنوس أن الإرهاب المدعوم من قوى الشر في العالم أثر بشكل مباشر في مقدرات الوطن، ولم تسلم البيئة بكل مكوناتها من هذا الشر، مشيراً إلى أن العقوبات والإجراءات القسرية الأحادية الجانب أدت إلى زيادة هذه المشكلات وإعاقة التعافي في مختلف المجالات التي تمس البيئة والإنسان، كما أن هناك عبثاً في البادية السورية ومازال هذا العبث موجوداً.

وأقامت أمس وزارة الإدارة المحلية ورشة عمل حول تقرير حالة البيئة في سورية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، بحضور رئيس مجلس الوزراء وعدد من الوزراء.

وخلال تصريحات صحفية له على هامش الورشة قال عرنوس: كلنا تابعنا نتائج هذه الحرب وتأثيرها في المناخ سواء كان باستخدامات تكرير النفط غير الطبيعية والمنطقية أو خروج سد الفرات الذي كان يولد ١,٥ ميغا واط من أفضل وأنقى أنواع الكهرباء حيث أصبحت حالياً هذه الإمكانية في حدودها الدنيا، مشيراً إلى أن هذه التأثيرات كان لها تأثير في المناخ.

رداً على سؤال «الوطن» حول مشاركة سورية في مؤتمر المناخ الذي سوف يعقد في دولة الإمارات العربية المتحدة أكد عرنوس أن هذا المؤتمر عالمي لدراسات الإمكانات الدولية، ونحن سوف نشارك فيه برؤية وأوراق، مشيراً إلى أن سورية ملتزمة بكل الاتفاقات التي تم توقيعها في مجال البيئة والمشاركة في الاتفاقية المنظفة، مضيفاً: نحن جزء من هذا العالم ونؤمن بأن البيئة مسؤولية المجتمع ككل ولا يمكن لأي دولة أن تسيطر على مؤثرات البيئة بشكل منفرد.

وفي كلمة له خلال افتتاح الورشة أكد عرنوس أن الحكومة كانت وما زالت ملتزمة بالمعاهدات البيئية الدولية التي صدقت عليها، وتشارك الجهود العالمي في المسؤولية لحماية البيئة العالمية، إضافة إلى الجهود الحثيثة المبذولة على المستوى الوطني الهادفة لحماية البيئة وصحة المواطنين، متجاوزين تداعيات الحرب على سورية بما يحقق أهداف سورية في حماية البيئة والحفاظ عليها، لكي نضمن لنا وللأجيال القادمة مستقبلاً أكثر أماناً وازدهاراً.

وأشار إلى أن الحكومة قدمت كل الدعم لنشر الطاقات المتجددة من خلال القانون رقم ٤١ لعام ٢٠٢٢ بهدف تشجيع ودعم إنتاج الكهرباء عبر الطاقات المتجددة، إضافة إلى القانون رقم (٣٠) لعام ٢٠٢٢ المتضمن المصادقة على انضمام سورية إلى الاتفاق الإطاري لإنشاء التحالف الدولي للطاقة الشمسية، لافتاً إلى أنها شجعت ودعمت إقامة المعامل لصناعة ألواح الطاقة الشمسية.

ولفت عرنوس إلى أهمية البحث والابتكار لمواجهة التحديات البيئية التي تواجه سورية بشكل خاص والعالم بشكل عام، وهو ما ينبغي العمل عليه واتباع ممارسات سليمة للاستثمار الأمثل للموارد الطبيعية لضمان استدامتها والحد من مصادر التلوث والتكيف مع التغير المناخي، ومعالجة تدهور الأراضي ومكافحة التصحر والعواصف الغبارية، وذلك من خلال الاستفادة من التقنيات الحديثة والصديقة للبيئة وتبادل المعارف والخبرات وبناء القدرات ووضع الضوابط والمعايير التي تعزز الاستدامة البيئية.

من جهته أكد وزير الإدارة المحلية والبيئة حسين مخلوف أن الحرب الإرهابية على سورية كرست خللاً في التوزع السكاني وانزياحات طارئة شكلت ضغوطاً بيئية كبيرة ولاسيما على التجمعات العمرانية ومع كميات كبيرة من الأنقاض المهمدة في أحيائها المدمرة.

وخلال كلمة له بافتتاح الورشة أضاف مخلوف: إن واحداً من أخطر التحديات التي تنتظرنا هو وجود عشرات الآلاف من الهكتارات من الأراضي الزراعية الملوثة نتيجة التكرير غير الشرعي للنفط في المناطق الشمالية الشرقية بفعل الإرهاب وداعميه ما أدى إلى تلوث المياه الجوفية وزاد من معدلات التلوث الهوائي في مناطق واسعة ما يتطلب معالجات بيئية نوعية طويلة الأمد من أجل إحيائها من جديد.

ولفت مخلوف إلى أنه بسبب التغيرات المناخية أصبحت المناطق الحدودية متنبعاً لتلك العواصف الأمر الذي يستدعي تكاتف الجهود الإقليمية عبر برامج حقيقية للتعامل مع هذه الظاهرة الخطرة على الصحة العامة.

وأضاف: كما شهدنا فقدان مساحات كبيرة من الهكتارات من الغابات نتيجة الحرائق المفتعلة والتحطيب الجائر بسبب نقص الطاقة، مشيراً إلى أن هذه الغابات كانت سابقاً تشكل موئلاً للتنوع الحيوي ورئة للمجتمعات المحلية.

ولفت إلى أن التقرير الشامل لحالة البيئة في سورية حدد ٢٣ منطقة أو جيباً مكانياً تأثرت بشدة بتغيرات المناخ وانعكست سلباً على التجمعات العمرانية والأراضي الزراعية، مشيراً إلى أن هذا يتطلب دراسات نوعية لكل منها ضمن خصوصيتها المكانية وهذا المخرج يجب أن يشكل مدخلاً أساسياً للدراسات التخطيطية على المستوى الوطني والمحلي.

وأوضح أن التقرير خلص إلى مجموعة من النتائج هي بمنزلة صرخات بيئية تتعلق بالهواء والمياه والأراضي والتنوع الحيوي والجهات الساحلية والنفايات والتجمعات العمرانية والتغيرات المناخية والسكان والاقتصاد والتلوث النفطي والحرائق والأنقاض.

وخلال الورشة ناقش الحضور بنود التقرير والذي تتضمن حالة البيئة في سورية من عام ٢٠١٠ وحتى عام ٢٠٢١ وذلك من خلال تقسيم الورشة إلى جلسات حوارية شارك فيها أكاديميون مختصون لتقديم عروض مختصرة عن التقرير ومن ثم إجراء مناقشة وطرح للأسئلة من خلال الحضور والإجابة عنها من المحاضرين، فتضمنت الطروحات العديد من المقترحات حول اتخاذ خطوات وإجراءات للعمل على الحفاظ على البيئة في سورية وخصوصاً في ظل الظروف الراهنة التي تتعرض لها سورية من حرب إرهابية وعقوبات اقتصادية جائرة ما أثر سلباً في التغيرات المناخية.

إطلاق سراح ١٥٩ شخصاً من المستفيدين من مرسوم العفو العام بحماة حتى ٢١ الجاري

المحامي العام لـ«الوطن»: العمل مستمر بتفقد ملفات باقي المستفيدين والعدد إلى ازدياد

| حماة- محمد أحمد خبازي

حظي العفو العام عن الجرائم المرتكبة قبل ١٦ – ١١ – ٢٠٢٣ الصادر بالمرسوم الرئاسي رقم ٣٦ للعام ٢٠٢٣، برضا شعبي واسع بمحافظة حماة.

ومنذ اللحظات الأولى لصدوره باشرت الجهات المعنية في محافظة حماة دراسة أضابير النزلاء في سجن حماة المركزي والوحدات والأقسام الشرطية، وعملت على إطلاق سراح الموقوفين ممن تنطبق عليهم أحكام ومواد المرسوم.

وبيّن المحامي العام بحماة سيف فرج لـ«الوطن» أنه حتى يوم الثلاثاء ٢١ الشهر الجاري بلغ عدد المُطلق سراحهم من السجن إلى منازلهم نحو ١٥٩ شخصاً، وعدد المستفيدين جزئياً من العفو ولم يحن موعد إطلاق سراحهم نحو ١٢ شخصاً.

وأوضح أن ذلك الرقم ليس نهائياً فالعمل جارٍ يومياً بتفقد ملفات باقي المستفيدين، والبت بطلبات التشميل المقدمة، وسيكون العدد في ازدياد لاحقاً.

وبيّن عدد من المُطلق سراحهم لـ«الوطن»، أن المرسوم يعني الكثير بالنسبة إليهم، فقد منحهم فرصة كبيرة لطي صفحة الماضي من حياتهم، والبدء من جديد بممارسة حياتهم بشكل طبيعي وبعيد عن المشكلات والسلوك الخاطئ.

وأوضح بعضهم أن المرسوم أعادهم إلى جادة الصواب، وإلى أسرهم وذويهم وأطفالهم، ليعيشوا معهم وبينهم من دون أي منغصات، ولينعموا بدفء الأسرة الذي حرموا منه لسنوات طويلة بسبب ما ارتكبوه من أخطاء أودت بهم إلى السجن.

وذكر آخرون أن السجن هو أكثر الأشخاص الذي يقدر قيمة الحرية وأهميتها في الحياة، وقد كان هذا المرسوم عطاءً كريماً، منحهم الحرية مجدداً التي طالما افتقدوها.

ومن جانبه بيَّن المحامي عبد الرزاق بصو لـ«الوطن»، أن مرسوم العفو يفيد شريحة واسعة، وقد جاء موسعاً عن المراسيم السابقة ليشمل مروحة كبيرة من الإعفاءات عن الجرائم المرتكبة قبل ١٦ الشهر الجاري.

وأوضح أنه فرصة كبيرة للمسامحة، ينبغي للمُطلق سراحهم الاستفادة منها في بناء حياتهم من جديد.

مدير المؤسسة العامة للمواصلات الطرقية: نسبة إنجاز المؤسسة ٨٩ بالمئة من خطتها السنوية حتى ٢٠٢٣/١٠/٣١

| محمود شاهين

أوضح مدير المؤسسة العامة للمواصلات الطرقية جريس البشارة أن القيمة الإجمالية المخصصة لمشاريع الصيانة والبالغة /٤٠,٢٤٧/ مليار ليرة سورية بما يعادل نسبة ٨٩ بالمئة من خطة الصيانة لعام ٢٠٢٢.

تبين أدناه كميات الأعمال المنفذة لنهاية ٣١-١٠-٢٠٢٣ في مجال الصيانة:

العام	٢٠٢٣/١٠/٣١
/مجبول إسفلتي /م٣	٥٣٥٥٠
/أعمال ترابية /م٣	٢٣٣١٢
/م٢/ MCO طبقة	٤٣٣٥٦١
/بيتون /م٣	٢٦٥٢
/عبارات /م.ط	٥١٧
/حواجز أمان /م.ط	٤٦٦٤
شوايات /كغ	٣٧٢٤٤
/حديد تسليح /كغ	٨٣١٥٧

أهم الصعوبات التي اعترضت تنفيذ الخطط والمقترحات لتذليلها، ومنها تأخر تنفيذ المشاريع لدى الجهات المنفذة نتيجة ارتفاع سعر المحروقات

وأشار جريس إلى أن المديرية نفذت في مجال صيانة الشبكة الطرقية المركزية صيانة /١٠٨/ كم موزعة على مختلف المحافظات من أبرزها:

صيانة طريق دمشق- درعا القديم من دوار البوابة حتى نهاية الحدود الإدارية لمدينة دمشق ذهاباً وإياباً، وصيانة طريق دمشق- المطار الدولي /ذهاباً وإياباً/، وصيانة طريق الحلق الشمالي /ذهاباً وإياباً/، وصيانة أتوستراد طرطوس- حمص جهة غربية، وذلك ضمن خطة ٢٠٢٣.

كما تم تنفيذ أعمال صيانة طريق حمص- دمشق (المسرين) + صيانة المعابر الوسطية، ولطريق تدمر- السخنة- الهريبشة، إضافة للصيانة الدورية لعام٢٠٢٣ على أتوستراد اللاذقية -طرطوس مواقع متفرقة من الكم /٧٦٩+١٦٥/ حتى الكم /١٤٠+٢٠١/ بطول /٣٥/ كم ذهاب الجهة الغربية وإياب الجهة الشرقية البداية من دوار الجامعة حتى جسر السن النهري.

ومن الأعمال صيانة مواقع متفرقة من طريق دمشق - حلب ضمن حماة للمسلكين، وصيانة طريق دمشق السويداء الجديد مواقع متفرقة /نقطة الصفر جسر سليم/، وصيانة طريق أوتوستراد دمشق ـ الحدود الأردنية (المسرب الغربي) من الحدود الإدارية لمحافظة درعا شمالاً حتى جسر محجة المهدم جنوباً وفي مواقع متفرقة، وصيانة طريق عام دمشق- القنيطرة القديم من قوس نبع الفوار حتى دوار ماعص، وتركيب حواجز أمان من مفرق كوم محيرس حتى مفرق النورية، صيانة اتوستراد حلب- دمشق لفرعي (الذهاب والإياب) من العقدة صفر إلى حدود محافظة حلب مع إدلب، وصيانة طريق دير الزور- الرقة شاملة مواقع متفرقة من النقطة الكيلومترية /٣٤,٥٠٠/ حتى حدود المحافظة باعتبار نقطة الصفر دوار الفرسان، والصيانة الدورية على طريق دير الزور- تدمر.

كما تم إعداد دفاتر شروط فنية خاصة لكل من أعمال الصيانة والنظافة لمعظم مشاريع خطة الصيانة المقررة وفق الأولويات لعام ٢٠٢٣ وتم تحديثها إضافة إلى إعداد دفاتر الشروط الحقوقية والمالية والفنية لكل عقد على حدة.

وفي مجال هندسة المرور، بين جريس أنه تم تنفيذ ٦٢ كم مقطع كامل (خطين أصفر + خط أبيض) دهان حراري ثيرموبلاستيك موزعة على عدة محافظات أهمها (تحويلة حلب الجنوبية، تحويلة حمص، الأتوستراد الدولي ضمن حدود إدلب، أتوستراد دمشق- درعا)، وتصنيع ١٢٩٧٠ إشارة طرقية بمختلف أشكالها (تحذيري -دلالة-كفوف عاكسة-محددات جوانب) لمحاور الشبكة الطرقية، وتركيب ٨١٧٢ إشارة طرقية بمختلف أشكالها، وتركيب ٣٢٥٠ مسماراً عاكساً، كما تم طرح مشروع تأهيل قبانٍ معبر جديدة يابوس ومعبر نصيب الحدودي للتعاقد للمرة الثالثة وفشل المناقصة، وتمت المباشرة بتنفيذ مشروع الربط الإلكتروني لمنظومة القبابين.

أما في مجال المشاريع الجديدة فقد أوضح المدير أنه تم الانتهاء عام ٢٠٢٢ من المشاريع التالية: تنفيذ جسر عسان، وفتح طريق تحويلة الحفة، ومشروع معالجة انزلاقات القرعانية على طريق اللاذقية – كسب، ووصلة ربعو بطول ٥ كم (حمص – مصياف مرحلة ٣)، والانتهاء من مشروع تعريض أتوستراد دمشق – حمص (معلولا).

وأشار إلى أنه يتم حالياً العمل بتنفيذ عدد من المشاريع الحيوية حيث بلغت نسب التنفيذ في مشروع – حمص –مصياف المرحلة الأولى بالمئة، وفي المرحلة الثالثة ٥٦ بالمئة، وحمص- السلمية: ٧٧ بالمئة، وحماة –السلمية: ٧٢ بالمئة.

وفي مجال الاستملاك بين جريس أنه بلغ إجمالي المبالغ المدفوعة (إيداعات، صرف مباشر): ١١,٨٦٢ مليار ل.س، كما تم في مجال البحوث والمختبرات متابعة تدقيق الخلطات الاسفلتية لمشاريع يبلغ عددها /٥٩/ لنهاية الربع الثالث لعام ٢٠٢٣.

وذكر جريس أهم الصعوبات التي اعترضت تنفيذ الخطط والمقترحات لتذليلها، ومنها تأخر تنفيذ المشاريع لدى الجهات المنفذة نتيجة ارتفاع سعر المحروقات وعدم تزويدها بالكميات اللازمة من المحروقات لتنفيذ المشاريع، التعديات على حرم الطرق المركزية.

ومشكلة الزحف العمراني على شبكة الطرق المركزية حيث يتم الربط بشكل غير نظامي ويؤثر في التصريف المطري ويشكل خطراً على السلامة المرورية، والحمولات الشاذة التي تمر على الطرقات المركزية والتي تؤدي إلى حدوث تشوهات جسيمة في الطرق المركزية وعدم رصد المبالغ اللازمة لإعادة تأهيل مراكز القبابين المخربة بفعل الإرهاب، عدم ضبط الحمولات من مصادر التحميل، والاعتمادات المخصصة للسلامة المرورية لا تلبي المطلوب، وقلة الخبرات الفنية وقدم الآليات لدى الجهات العامة المنفذة للمشاريع مما يحد من اتباع أساليب متطورة في الصيانة والاكتفاء بالطرق التقليدية.

إضافة لعدم توافر العدد الكافي واللازم من سيارات الخدمة لمتابعة الأعمال والإشراف على تنفيذ المشاريع قيد التنفيذ، وعدم كفاية المحروقات المخصصة لمتابعة مشاريع المؤسسة المنتشرة على مسافات شاسعة ومتباعدة، ونقص الكوادر الفنية في الورشات، وعدم اتباع الطرق الحديثة بالجرد الطرقي لعدم توفر الآليات الخاصة به، وصعوبة تأمين المشتقات النفطية (مازوت- بنزين) لسيارات الخدمة وأجهزة الإشراف بالمؤسسة.

واقترح زيادة الاعتمادات المخصصة من لجنة إعادة الإعمار لتأهيل الطرق والجسور المخربة بفعل الإرهاب وخاصة الجسور التي تم الانتهاء من دراستها ولاسيما (السياسية، كنامة، عين أبو جمعة، محجة، خربة غزالة)، والسعي مع الجهات الوصائية لاتخاذ الإجراءات القانونية لمنع التعديات، والتشديد على ضبط الحمولات الشاذة، ورصد الاعتمادات المطلوبة لتأهيل القبابين وأتمتة عملها، وضبط الحمولات من مصادر التحميل، وضرورة تضافر الجهود من جميع الجهات المعنية لضبط الحمولات المخالفة (الداخلية، الجمارك، المؤسسة العامة للجيولوجيا، النقل)، والسعي لدى الجهات العامة لتأمين آليات حديثة والاهتمام بتطوير وتدريب الكوادر الفنية العاملة في المجال، ورفع مخصصات المحروقات اللازمة لمتابعة الإشراف على تنفيذ المشاريع، وتأمين العربات الحقلية اللازمة لزوم أجهزة الإشراف على المشاريع، المشاركة باللجان الإقليمية عند إعداد المخططات التنظيمية، وتأمين التجهيزات الضرورية واللازمة لأعمال الجرد الطرقي من الدول الصديقة ليتم استثمار مبالغ الصيانة في مكانها السليم، وضرورة إصدار نشرة فنية من قبل المصافي عن مواصفات البيتومين المنتج ومواقاتنا بها.